مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

Global Islamic Economics Magazine

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه تصدر إلكترونيًا؛ وهي وقف لوجه الله تعالى

العدد / 98 / ذو الحجة 1441 هـ الموافق تموز / يوليو 2020 م

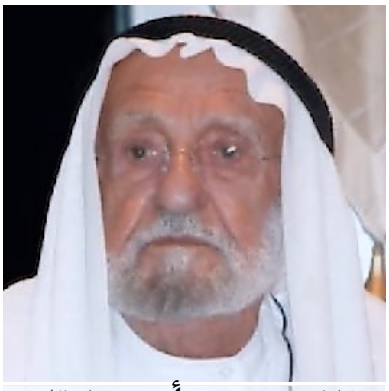

الشيخ سعيد أحمد لوتاه
في ذمة الله

تموّت عضلة السياسة المالية

وتعفنها في جسم الاقتصاد التقليدي

تموّت عضلة السياسة المالية وتعفنها في جسم الاقتصاد التقليدي بعد تموّت عضلة سياسته النقدية

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

يشير تعبير الغانغرين إلى حدوث تموت وتعفن النسيج بسبب انقطاع التروية الدموية إلى قسم معين من الجسم، وقد تتضمن بعض أنواع الغانغرين انتاناً جرثومياً مرافقاً (نقلا عن مدونة معامل سمارت لاب للتحاليل الطبية).

لقد دخلت السياسة النقدية للاقتصاد التقليدي مرحلة التموّت بنهاية عام ٢٠٠٨ إثر الأزمة المالية العالمية الأخيرة، وما زالت تعيش متعفنة تعاني الأمرّين، فالفائدة الربوية تقبع مجاورة للصفر أو دونه مشلولة الحركة.

وتترنح السياسة المالية للاقتصاد التقليدي مؤذنة دخول مرحلة التموّت بسبب تزايد معارضي فرض الضرائب – ونقصد مواطني الدول التي توصف بالواعية ضريبيًا وصاحبة الثقافة الضريبية أكثر من غيرهم –، وسنذكر شواهد على ذلك. ولن يكون مقالنا حول شرعية الضرائب التي كتبنا عن حرمتها مرارًا وتكرارًا وذكرنا حكم التوظيف وشروط فرضه.

يجب أن تسعى الحكومات لزيادة رفاهية شعوبها ومواطنيها بنقلهم من منحنى الاستهلاك الضروري إلى منحنى استهلاك الحاجيات ومن ثم منحنى استهلاك الكماليات؛ ضمن القواعد الشرعية أي بلا إسراف ولا تبذير. قال الله تعالى واصفًا عباده: **وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ قَوَامًا** (الفرقان: ٦٧)

ويلعب ضعف القوة الشرائية دوراً في انعكاس وجهة الاستهلاك نحو الضروري دون الحاجي ودون الكمالي، وهذا ما يؤثر على سرعة دوران عجلة الاقتصاد؛ فحجم الإنفاق هو محرك الدوران وأساسه، أما ضعفه فمؤشر بداية ركود اقتصادي.

لقد أظهر تقرير السعادة[1] لعام ٢٠١٩ الذي صنف البلدان بناء على ستة عناصر داعمة للرفاهية، هي: الدخل، والحرية، والثقة، ومتوسط العمر المتوقع في الحياة الصحية، والدعم الاجتماعي، والكرم؛ فكانت أول ثمانية دول أوربية الجنسية، (انظر الجدول).

[1] موقع CNN Arabic رابط

أسعد دول العالم	أعلى الدول فرضا لضرائب الدخل	أعلى الدول فرضا لضريبة المبيعات
فنلندا	السويد ٥٧.١٩٪	الهند
الدنمارك	اليابان ٥٥.٩٥٪	المجر
النرويج	النمسا ٥٥٪	كرواتيا
أيسلندا	هولندا ٥١.٧٥٪	البرازيل
هولندا	بلجيكا ٥٠٪	الدنمارك
سويسرا	إيرلندا ٤٨.٠٠٪	النرويج
السويد	استراليا ٤٥٪	السويد
نيوزيلندا	الصين ٤٥٪	فنلندا
كندا	فرنسا ٤٥٪	اليونان
-	ألمانيا ٤٥٪	أيسلندا

كما احتلت الدول الأوروبية الصدارة في فرض ضرائب الدخل حسب التقرير الاقتصادي الأخير من منظمة التعاون الاقتصادي[1]، وكان أعلى ثمانية بلدان من حيث ضريبة المبيعات[2] أوروبية أيضًا (انظر الجدول نفسه).

تلعب الضرائب المفروضة على الناس دورًا واضحًا في زيادة أسعار المنتجات التي يستهلكونها، فينكمش إنفاقهم ويركد اقتصادهم. وقد ساهمت أزمة كورونا بضياع مدخرات الطبقة الوسطى من الناس؛ فحولتهم إلى فقراء لينقسم المجتمع إلى طبقتين واضحتين، طبقة غنية وأخرى فقيرة. وبما أن الميل الحدي للاستهلاك للفقراء يساوي الواحد؛ فهم ينفقون كل ما يأتيهم، ولنضوب ما يأتيهم؛ شح الإنفاق واضمحل الاستهلاك. أما الأغنياء فلديهم بدائل عديدة، ومدخرات وفيرة؛ تعفيهم من الوقوع في أزمة الفقر، لكن إنفاقهم سيشح؛ لأن الخوف يصيب جميع الناس بشكل عام، ولربما الاقتصاد السعودي أحدث مثال؛ حيث زادت عمليات الشراء قبل دخول تطبيق قرار زيادة ضريبة القيمة المضافة[3] بشكل ملحوظ. يقول الله الخالق: **إِنَّ ٱلْإِنسَانَ خُلِقَ هَلُوعًا * إِذَا مَسَّهُ ٱلشَّرُّ جَزُوعًا** (المعارج: ١٩–٢٠).

[1] موقع عربي ٢١ رابط
[2] موقع المرسال رابط
[3] موقع يورونيوز، ١-٧-٢٠٢٠، رابط.

والضريبة عمومًا وضريبة المبيعات خصوصًا؛ هي ضريبة عمياء لا تفرق بين مستهلك وآخر سواء أكان غنيًا أم فقيرًا، وعادة ما تؤثر على الفقراء أكثر؛ لأن كل دخولهم موجهة لتغطية حاجاتهم الضرورية. كما أن الفقير ليس لديه سبل نقل عبء الضريبة لغيره؛ فيتوقف أثرها عنده بوصفه المستهلك النهائي. أما الغني وصاحب المهنة فيمكنهم نقل العبء إلى غيرهم بسبل مختلفة، يصعب على فارض الضريبة متابعتها، كما لا ينفع بعض النظم المالية الإدعاء بإضافة ميزة الذكاء لهذا النوع من الضرائب – كتوجيهها نحو استهلاك يخص طبقة الأغنياء – لصعوبة التتبع؛ خاصة أن أولئك لديهم سَعة في الخيارات؛ فيمكنهم التحول من تسوق إلى تسوق آخر. لذلك لا ذكاء إطلاقًا في النظم المالية آخذين بعين الاعتبار ما يجري الكلام عنه حاليًا؛ من سياسات ضريبية أكثر عدلا باعتماد الذكاء الاصطناعي AI حيث تصبح السياسة الضريبية أقل تأثرًا بالتجاذبات السياسية وأكثر اعتمادًا على البيانات.

وأمام تنامي السلوك الاستهلاكي الموجه نحو الضروريات يصعب الكلام عن الادخار؛ بل لم يعد للادخار منحنيات يسلكها سوى الضمور من الحياة الاقتصادية، حيث لم يتبق ما يمكن توجيهه نحو الادخار. وهذا مُنذر بزيادة انتشار الفقر لضعف قنوات التنمية الاقتصادية بسبب تراجع دعم الاقتصاد المحلي بالمدخرات؛ والنتيجة: ضعف دوران عجلة الاقتصاد إن لم يكن توقفها.

الثقافة الضريبية والوعي الضريبي

ينافح بعض منظري السياسة المالية عن ضرورة إيجاد[1] وعي ضريبي لدى الناس وتعزيز الثقافة الضريبية لدى المكلفين لتجنب الأخطاء، إلا أن ذلك عادة ما يكون (تحت طائلة تحمل غرامات إضافية نتيجة التأخير في بيان الإقرار الضريبي)، أو بتسيير دوريات في الأسواق تلاحق البائع والشاري لإظهار فاتورته التي توضح اقتطاع ضريبة المبيعات. وهذا أسلوب ترهيبي لا يجدي نفعًا إلا بتوافر رقابة شديدة وصارمة.

وبناء عليه راوحت قضية الثقافة الضريبية مكانها منذ عشرات السنين؛ فحجة انتماء الأفراد والمؤسسات والشركات، كداعم للخزانة العامة من خلال دفع ما هو مستحق عليهم من ضرائب طوعيًا دون اللجوء إلى العقوبات والغرامات **غير متحقق بالمرة**. وقد فشلت إشاعة ثقافة الضرائب من المدرسة إلى الجامعة إلى المنظمة، ولم يتحول المواطن إلى دافع للضريبة عبر قناعة تامة بوصفه جزءا من النسيج الوطني، وتعبيرا عن دوره الوطني؛ فدوائر الفساد محيطة بكل حياته، وهي غارقة في صرف المال العام دون وجه حق ودون

[1] نبيل محادين، برنامج حول الثقافة الضريبية، صحيفة الرأي، ٢-٧-٢٠٢٠، الزرقاء، الأردن.

منطق، لذلك فالأولى إيجاد ثقافة تساعد على التخلص من سلوكيات الهدر والبذخ والترف التي يمارسها القطاع الحكومي وبعض الأفراد والأسر دون إكتراث أو إحساس بمسؤولية اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية.

يصف الله تعالى المبذرين بالشياطين والشيطان كافر بربه: **إِنَّ الْمُبَذِّرِينَ كَانُوا إِخْوَانَ الشَّيَاطِينِ ۖ وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِرَبِّهِ كَفُورًا** (الإسراء: ٢٧). والله تعالى قد أمر بعدم إطاعة المسرف لقوله: **وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ** (الشعراء: ١٥١).

شواهد العالم المتقدم

إن الثقافة الثابتة التي لم تتغير والتي يمكن الجزم بها هي:

- أن نقل عبء الضريبة عمومًا وضريبة القيمة المضافة خصوصًا إلى المستهلك من خلال رفع أسعار البيع أمر قائم طالما اختفت أو ضعفت الرقابة الصارمة.
- أن الضجر من الضريبة والتهرب منها مسلك جميع الناس؛ بينما كان يُظن غير ذلك بدول أوروبا وغيرها – على أقل تقدير –. وأمثلة ذلك كثيرة، منها:

الولايات المتحدة الأمريكية

هناك شعار تتبناه كبرى شركات التقنية في أمريكا، وهي شركة أمازون[1] حيث وزعت كوبًا طُبع عليه الشعار التالي:

Theres no way, I was born to pay tax and die

لا مجال أمامي؛ ولدت لدفع الضريبة والموت

فأيُ يأس هذا؟ وأي استعباد للناس؟ لقد كان عصر الرق بين السيد والعبد، ويكأن الرق صار اليوم بين الحكومة وشعبها أي الدولة ومواطنيها.

والتغيير الحاصل – المشار إليه – ليس محصورا في ثقافة الشركات والمواطنين؛ بل صار جزءا من ثقافة عليّة القوم من السياسيين؛ مثل (إليزابيث وارن) و (بيرني ساندرز) المرشحان للرئاسة الأمريكية، فهما يعتقدان أن الحل من المأزق الحالي للنظام الرأسمالي يتمثل في **تطبيق الضرائب على الثروة**[2]، لزيادة الإيرادات العامة، وهذا اقتراب واضح من مفهوم الزكاة في الاقتصاد المالي الإسلامي.

[1] موقع أمازون، رابط.

[2] The Economist, Inequality could be lower than you think, Nov 28th 2019, Link

ألمانيا

أظهرت إحصائية في ألمانيا[1] أن دافعي الضرائب حظوا بفرص جيدة في طعونهم على التقييمات الضريبية للمكاتب المالية في العام الماضي، وحسب وكالة الأنباء الألمانية نجح نحو ثلثي قضايا الطعون على التقييمات الضريبية التي تم رفعها في العام الماضي. وأوضحت الأرقام أن إجمالي عدد هذه القضايا وصل إلى ٣.٤٥ مليون قضية، تم الفصل في ٣.١٨ مليون قضية، وقد نجح مقدمو الطعون في ٢.٠٩ مليون قضية. إذاً هناك إجحاف في فرض الضرائب، وهناك اعتراض عليها، ولحسن الحظ أن هناك من يقبل الاعتراض ويُقره في ألمانيا، بينما تفتقده البلدان التي يتنشر فيها الفساد وتنخفض فيها مستويات حرية التعبير.

فرنسا

لا تغيب عن بال أحد أحداث الشغب التي طالما اشتعلت في ضواحي باريس ولمرات عديدة ولسنوات – منذ بداية هذا القرن –، اعتراضاً على فقر يعيشه الناس هناك، ثم توجت تلك الأحداث بحركة السترات الصفراء التي كتبنا عنها مقالا مطولاً[2]، وقد كانت حركة احتجاجية أشعلتها فرض ضرائب جديدة.

كما وجه الرئيس الأمريكي كلاماً قاسياً للرئيس الفرنسي[3]، الذي تستعد بلاده لفرض الضرائب على المنتجات الفرنسية[4] رداً على فرض البرلمان الفرنسي الاستباقي على شركات التقنية الأمريكية المنشأ؛ وهذا بمثابة احتجاج دولة عظمى على ظلم ضريبة فرضتها دولة أخرى، كسياسة التعامل بالمثل، وهذا مقوّض لحرية التجارة العالمية وضارٌ بها، وهذا من حُوَب الضرائب وآثامها.

البرلمان الأوروبي – بروكسل

نشر البرلمان الأوربي دراسة شكلت خطوة أوروبية جديدة على طريق مكافحة التهرّب الضريبي، ما بادر لذهني السؤال التالي:

أأصحاب الثقافة الضريبية والوعي الضريبي يتهربون ويحتالون على الضرائب أيضا؟

---

[1] نقلا عن وكالة الأنباء الألمانية تاريخ ١٢-٧-٢٠٢٠، رابط
[2] قنطقجي، د. سامر مظهر، السترات الصفراء تزيد عري النظام المالي العالمي؛ مقترحات موريس آلي وحلول الاقتصاد الإسلامي، العدد ٧٩-٢٠١٨، رابط.
[3] الجزيرة، ٢٧-٧-٢٠١٩، رابط.
[4] فرانس ٢٤، ١١-٧-٢٠١٩، رابط.

يبدو أن إشاعة الثقافة الضريبية والوعي الضريبي وهمٌ لا حقيقة، حيث لا يوجد التزام بين دافعي الضريبة حتى في بلدان أوروبا المترفة، وخاصة الاسكندينافية منها؛ وهم الأكثر سعادة – حسب التقرير المنوه عنه سابقا –.

ذكر رئيس الكتلة البرلمانية في البرلمان الأوربي (أودو بولمان)[1]: أن دراسة أجريت نهاية يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠ أظهرت أن التهرب الضريبي جريمة خطيرة، تحرم الأوروبيين من مبالغ تصل إلى ٨٢٥ مليار يورو، ما يعادل **خمسة** أضعاف ميزانية الاتحاد الأوروبي لعام ٢٠٢٠، بمعدل ١٦٥٠ يورو لكل مواطن.

وخلصت خريطة الطريق التي أقرتها الدراسة إلى ضرورة فرض **ضرائب أكثر عدلاً وأكثر فعالية** فضلا عن معالجة الجرائم المالية، وتضمنت إجراءات إصلاحية رادعة للجرائم المالية والتهرب الضريبي.

وكانت أبرز توصياتها الآتي:

١. العمل على الفور على اقتراح إنشاء قوة شرطة مالية أوروبية.
٢. إنشاء هيئة مراقبة تابعة للاتحاد الأوروبي لمكافحة غسل الأموال.
٣. إنشاء هيئة ضريبية عالمية داخل الأمم المتحدة.
٤. الإشارة إلى القلق الكبير من افتقار الدول الأعضاء بشكل عام إلى الإرادة السياسية للتصدي للتهرب الضريبي والجريمة المالية.
٥. تعرض سبعة دول؛ هي بلجيكا وقبرص والمجر ولوكسمبورغ ومالطا وهولندا وأيرلندا، لكي تصبح ملاذًا ضريبيًا وتسهل التخطيط للتهرب الضريبي.
٦. التأشيرات وجوازات السفر الذهبية تمثل إشكالية وينبغي التخلص منها.
٧. يؤدي تعقيد النظم الضريبية إلى ثغرات قانونية، وبالتالي فإن المعاهدات الضريبية المتعددة الأطراف وليست الثنائية هي الحل للمضي قدمًا.
٨. ينبغي اتخاذ تدابير مضادة ضد الولايات المتحدة، إذا لم تلتزم بمبدأ المعاملة بالمثل.
٩. ينبغي أن يقوم المجلس الأوروبي بتقييم الوضع في سويسرا بشكل صحيح، لضمان عدم إدخال أنظمة ضريبية ضارة.

[1] عبد الله مصطفى، خطوة أوروبية جديدة على طريق مكافحة التهرّب الضريبي، جريدة الشرق الأوسط، رابط، 22 يونيو 2020 عدد رقم 15182.

١٠. ينبغي تضمين بند الحكم الرشيد للضرائب بشكل منهجي في اتفاقيات الاتحاد الأوروبي الجديدة مع دول من خارج الاتحاد.

١١. ضرورة توفير حماية بشكل أفضل للصحافيين الاستقصائيين، ويمكن تكرار نظام المكافآت الذي تستخدمه الولايات المتحدة، للمبلغين عن المخالفات، ويطبق في الاتحاد الأوروبي أيضًا.

وبناء على ما سبق، نستنتج التالي:

- إن فرض الضرائب ليس مرحبًا به في أي مكان في العالم، والحكومات التي هي وكيلة عن المواطنين، تفرض عليهم ما لا يحبونه ولا يميل الطبع الآدمي له؛ بحجة سد نفقات يتوسعون بها على حساب المواطنين، وهذا التوسع لا نهاية له ولا رشد فيه، وهو مستمر حتى يَفنى مطرح الضريبة[1]؛ كما ذكر ابن ابن خلدون في مقدمته منذ ١٠٠٠ عام تقريبًا، وتوصل إليه الاقتصادي الأمريكي أرثر لافر عام ١٩٧٤. وتعتبر صيحات تطبيق الضرائب على الأثرياء نداء يتعالى صوته منذ عام ١٩٨٨ على يد الفرنسي (موريس آلي) الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد، إضافة للدكتورة إليزابيث وارن[2]، وبيرني ساندرز[3]، وأودو بولمان[4]، والقائمة ستطول حتمًا – بمشيئة الله تعالى –.
- إن الضرائب هي بوابة الفساد الإداري والمالي طالما أن فرضها منوط بمعايير صماء غير إنسانية، فهي تعتمد نظرية النفقات وهذا لا رشد فيه لفساد بعض القائمين وتدخّل السياسيين في رسم أهدافها. أما السياسة المالية الإسلامية فتعتمد على نظرية الإيرادات[5]؛ وشتان شتان بين النظريتين.

وبناء عليه، فإن المعالجة الطبية لتموّت الأعضاء التي أصابها (الغانغرين) تكون بالبتر والقطع، يُقاس عليها ضرورة قطع أداة السياسة المالية التي هي الضرائب في حالتنا المدروسة، أسوة بقطع أداة السياسة النقدية التي هي الربا، ليقترب العالم بأنظمته الاقتصادية المتهالكة من الاقتصاد المنقذ، وهو: **الاقتصاد الإسلامي**؛ حيث يتكامل المذهب[6] والعلم والنظام بمرونة وحيوية دون أن يُجحف بحق الناس جميعهم.

حماة (حماها الله) ٢٩ ذي القعدة ١٤٤١ هـ الموافق ٢٠ يوليو/تموز ٢٠٢٠ م

---

[1] قنطقجي، د. سامر مظهر، سياستا تحصيل الزكاة وإلغاء الضرائب الماليتين، رابط.
[2] سياسية أمريكية وأكاديمية سابقة، تشغل منذ عام ٢٠١٣ منصب السيناتور الأقدم في مجلس الشيوخ الأمريكي من ولاية ماساتشوستس. كانت أستاذة في كلية الحقوق مختصة في قوانين الإفلاس.
[3] سياسي أمريكي وسيناتور من فيرمونت.
[4] برلماني أوربي من كتلة الأحزاب الاشتراكية والديموقراطية.
[5] قنطقجي، د. سامر مظهر، كفاءة بيت المال لاعتماده نظرية الإيرادات، العدد ٧-٢٠١٢، رابط.
[6] قنطقجي، د. سامر مظهر، مفاهيم في الاقتصاد الإسلامي، العدد ٥٤-٢٠١٦، رابط.